دور السياسة الاقتصادية البيئية البديلة في تحقيق الاقتصاد الأخضر
دراسة حالة الجزائر

أ.أوصالح عبد الحليم[1]

ملخص:

إن تأمين الأسس الطبيعية للحياة الإنسانية من خلال حماية البيئة متمثلة بالوقاية الاحتياطية ضد الأخطار البيئية على ضوء وجهات النظر الايكولوجية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية، إذ تعتبر اليوم حماية البيئة على المستويين الوطني والعالمي إجراءا أساسيا لضمان مستقبل آمن ومستدام. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق إدراك ونشر، وتطبيق ما يسمى بمفهوم السياسة الاقتصادية البيئية البديلة. والتي تعتبر كخيار استراتيجي لتحقيق الاقتصاد الأخضر، وهذا باعتراف جل المنظمات والهيئات الدولية، والإقليمية المختصة في قضايا البيئة والتنمية المستدامة. وعليه فإن معالجة السياسات الاقتصادية الكلية في إطار حماية البيئة والتي تحفز الكفاءة الاقتصادية والفعالية البيئية وتقلل الفقر، تستطيع أن تضمن التحول نحو الاقتصاد الأخضر في إطار التنمية المستدامة في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: السياسة الاقتصادية البيئية البديلة، الاقتصاد الأخضر، الجزائر.

Résumé:

La sécurisation des bases naturelles de la vie humaine à travers la protection de l'environnement ,est représenté par la prévention contre les risques environnementaux , sur les points de vue écologique, économique, sociale et juridique, aujourd'hui la protection de l'environnement au niveau nationale et mondiale est essentielle pour assurer un avenir sûr et durable. Cette approche peut être réalisé à travers la réalisation ,la diffusion et l'application de la notion dite la politique économique environnemental alternative. Cette politique est considéré comme une option stratégique pour atteindre une économie verte, C'est ce qui a été reconnus par les organismes internationaux et régionaux spécialisés , en matière de l'environnement et de développement durable . Par conséquent, le traitement des politiques macroéconomiques dans le contexte de la protection de l'environnement , stimule l'efficacité économique et l'efficience environnementale, la réduction de la pauvreté. C'est afin de parvenir la transition vers une économie verte dans le contexte du développement durable en Algérie.

Mots clés : La Politique économique environnementale alternative, l'économie verte l'Algérie.

[1] أ. أوصالح عبد الحليم، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ، ميلة .

مقدمة:

أصبحت الأزمات والمشاكل البيئية تكتسي أهمية كبيرة على كافة المستويات، وانشغلت بها جميع الدول وانعقدت من اجلها العديد من المؤتمرات الدولية، الإقليمية والمحلية. ولقد اهتم بها الكثير من العلماء والمفكرين باختلاف تخصصاتهم، وتسعى الدولة جاهدة على حماية البيئة باعتبارها النواة الأولى لكل سياسة من خلال جملة من الإجراءات والتدابير، والمتمثلة في السياسة الاقتصادية البيئية البديلة التي تعتبر جزءا من السياسة العامة للدولة والضرورية لمستقبل إنسان أفضل، كما أن مهمتها لا تنحصر فقط في معالجة الأضرار البيئية القائمة أصلا، وإنما تتعدى ذلك للمطالبة بتجنب المشاكل البيئية وتقليل الأخطار الناجمة عنها قدر الإمكان، وتحقيق التنمية المستدامة على كل المستويات. وللسياسة الاقتصادية التقليدية أثر متنامي في معدل استنزاف الموارد الطبيعية ومستوى التحلل البيئي فالسياسات المالية والنقدية والتجارية وبرامج التنمية وإجراءات خلق الاستقرار الاقتصادي تؤثر في كثير من المجالات على قاعدة المورد الطبيعي. ولا شك أن العلاقة بين السياسة الاقتصادية والبيئة هي علاقة معقدة حيث بدأ العديد من الاقتصاديين في العقد الأخير من القرن الماضي بدراسة وتحليل هذه العلاقة في محاولة لتحديد طبيعتها وأبعادها. ويعتبر بعض الاقتصاديين بأن الطريقة المثالية في توضيح هذه العلاقة هي طريقة تحليل "التوازن العام" والتي تتبع كلا من التأثيرات الاقتصادية والبيئية لإصلاحات الاقتصاد الكلي باتجاه تحسين وحماية البيئة والمحافظة عليها، ولا نستطيع تحقيق ذلك إلا من خلال إدراج السياسة البيئية وتفعيل أدواتها في إطار الإصلاحات الاقتصادية البيئية. ويمكن فهم العلاقة بين السياسة الاقتصادية والسياسة البيئية من خلال فهمنا للعلاقة بين إجراءات السياسة الاقتصادية وانعكاساتها البيئية وإجراءات السياسة البيئية وانعكاساتها الاقتصادية، بمسعى توضيح أطر السياسة الاقتصادية البيئية والتي تساعد على الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر، الذي يعتبر كمقاربة حديثة للتنمية المستدامة في الدول النامية والدول المتقدمة.

بناء على ما سبق يمكن طرح وصياغة **الإشكالية** التالية الرئيسية لهذه الدراسة على النحو التالي:

إلى أي مدى ساهمت السياسة الاقتصادية البيئية البديلة في تحقيق الاقتصاد الأخضر في الجزائر؟

نحاول ضمن هذه الورقة البحثية الإجابة على هذه الإشكالية من خلال التطرق **للعناصر** التالية:

أولا.مضمون السياسة الاقتصادية البيئية البديلة.

ثانيا.الإطار العام للاقتصاد الأخضر.

ثالثا.مساهمة السياسة الاقتصادية البيئية البديلة في تحقيق الاقتصاد الأخضر في الجزائر.

أولا.مضمون السياسة الاقتصادية البيئية البديلة:

يتجلى مفهوم السياسة الاقتصادية البيئية البديلة من خلال التأثيرات المتبادلة بين السياسة البيئية والسياسة الاقتصادية الكلية. ولهذا فإن الربط بين التخفيف من الفقر وإصلاح الكفاءة الاقتصادية يمكن اعتباره هدفا تكميليا لحماية البيئة، وكذلك فإن إصلاحات تحسين الكفاءة الاقتصادية للأنشطة الصناعية والطاقة يؤدي إلى تقليص الهدر الاقتصادي والتلوث البيئي. إذ يكون الكثير من حالات التلوث المفرط أو الإفراط في استغلال الموارد مرافقة لحالات فشل السوق أو/و انحرافات السياسة الاقتصادية.

1- تعريف السياسة الاقتصادية البيئية البديلة:

لا يوجد تعريف موحد، للسياسة الاقتصادية البيئية، ومن اجل ضبط مفهومها، علينا أولا أن نعرف السياسة الاقتصادية والسياسة البيئية. ثم نستنتج تعريفها وهذا ما سوف يتم تناوله.

أ- تعريف السياسة الاقتصادية:تعرف السياسة الاقتصادية على أنها " مجموع القرارات التي تتخذها السلطات العمومية بهدف توجيه النشاط في اتجاه مرغوب فيه. "(**1**)

ويعرف Taun Tinbergen السياسة الاقتصادية باجتماع عدد من الأدوات لتحقيق عدد من الأهداف. وبالنظر إلى الاقتصاد كعلم تجميع الثروات النادرة لتحقيق أهداف محددة، تعبر السياسة الاقتصادية عن اختيار تقرره الحكومة يقود النشاط الاقتصادي إلى تحقيق عدد من الأهداف.(**2**)

وتشمل **وسائل وآليات** التي يتم استخدامها لتنفيذ السياسة الاقتصادية ما يلي:(**3**)

- سياسات التشغيل الأمثل للموارد الاقتصادية كتوفير الظروف الملائمة لتوظيف عناصر الإنتاج.
- سياسات الإنفاق العام كترشيد الإنفاق الحكومي ومراقبة المال العام.
- سياسات الأسعار كتسعير بعض المنتجات الأساسية ومنع التعامل بسعر مختلف بين المنتجين.
- سياسات الأجور بالتدخل في سوق العمل، لضبط ووضع التشريعات العمالية العادلة.
- سياسات الاستثمار.
- السياسات النقدية لإدارة الكتلة النقدية في الاقتصاد.
- السياسات المالية للتقليل من التفاوت في توزيع الدخل، والتخصيص الأمثل للموارد.
- السياسات التجارية للتدخل وتنظيم التجارة الخارجية.

ب- تعريف السياسة البيئية:تعرف السياسة البيئية على أنها:"مجموعة من الوسائل والطرق والإجراءات التي تستخدمها أو تسنها السلطات من اجل تنظيم علاقة الإنسان بالبيئة، وهذه العلاقة تشمل كافة الأنشطة والعمليات سواء المتعلقة بالإنتاج أو الاستهلاك أو التوزيع"(**4**)

وتعرف أيضا على أنها:"عنصر من السياسة العامة للدولة تتمثل في التوجيهات والغايات العامة المتعلقة بالبيئة لمنظمة ما(شركة،مؤسسة،جمعية أو هيأة) يتم إملاؤها بشكل رسمي من طرف أعلى مؤسسة في الإدارة." (**5**)

إن تنفيذ السياسة البيئية وفق متطلبات التنمية المستدامة يتطلب وضع واختيار أدوات لها في إطار الأهداف المنشودة من ذلك. فتنقسم أدوات السياسة البيئية **إلى أدوات اقتصادية وأدوات غير اقتصادية.**

الأدوات غير الاقتصادية يتغلب عليها الطابع الإداري والقانوني وتشمل الأدوات التعليمية والإعلامية الأدوات القانونية والتنظيمية، وأدوات اقتصادية تؤثر مباشرة على حجم النشاط الاقتصادي وتتمثل في الإصلاح الجبائي البيئي، الجباية البيئية ونظام الرخص القابلة للتداول الذي يعتبر وسيلة فعالة لحماية البيئة، حيث تتيح للحكومات إحكام السيطرة على معدل التلوث بتحديد كمية معينة من التلوث في منطقة محددة لا ينبغي تجاوزها من خلالها. **(6)**

ومن خلال ما سبق يمكن أن نعرف **السياسة الاقتصادية البيئية البديلة** على أنها بصفة عامة إلا دمج الاعتبارات البيئية في السياسة الاقتصادية التقليدية، عن طريق إدخال حزمة من التعديلات الأساسية فيها، أو هي بعبارة أخرى دمج السياسة البيئية في السياسة الاقتصادية بهدف تحقيق التنمية المستدامة.

2- العلاقة التبادلية بين السياسة الاقتصادية والسياسة البيئية:

أ- السياسة النقدية والسياسة البيئية: إن الآلية التي يمكن لأدوات السياسة النقدية أن تحقق قدر من الفعالية البيئية (عن طريق تحقيق أدنى حدود من التلوث وأدنى استنزاف ممكن من الموارد). فيكون هذا من خلال سعر صرف متوازن ومستقر يعمل على جذب المزيد من الاستثمارات ويزيد الثقة في الاقتصاد الكلي مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وتقليل العجز في الميزان التجاري والموازنة العامة، كما يقضي على المضاربات وكبح التضخم. وكل هذه الأمور تساهم على تحقيق الاستثمار البشري والاهتمام الفعال بالتعليم والصحة وبناء البنية التحتية السليمة. كما يمكن ربط سعر الفائدة بتحقيق درجات معينة من الفعالية البيئية، بمعنى أن تكون هناك أسعار فائدة منخفضة على المشروعات الصديقة للبيئة، أو التي تستخدم تكنولوجيا غير ملوثة -بدرجة لا تتعدى الحدود القياسية- أو إعطاء المشروعات النظيفة فترات سماح أطول لسداد القروض. كما أنه يمكن إصدار شهادات استثمار بيئية ذات عائد مجز، وتسهيل إصدار سندات للمشروعات التي تحافظ على البيئة والموارد الطبيعية والبشرية وترويجها في البورصة للقطاع الخاص. ولا شك أن هذا يتطلب زيادة الوعي الجماهيري وإعطاء مزايا معينة لهذا النوع من الشهادات مثل الجوائز والحوافز الجادة والاقتراض بموجبها وعدم الحجز والضمانات وغيره من الامتيازات.**(7)**

ب- **السياسة التجارية والسياسة البيئية:**

* **أثر السياسة التجارية على البيئة:** إن ارتباط التجارة بالسياسة الإنمائية هي مسألة إدارة التفاعل بين التجارة والسياسة الإنمائية على الصعيد الوطني وكيفية التفاعل مع العمليات الاقتصادية العالمية وإلى أي مدى تؤثر هذه العمليات في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية للتجارة الدولية وفي النظام المالي و النقدي وفي الأسواق الدولية للتجارة، وعليه وضع هذه السياسات وفق الأوضاع الداخلية مع مراعاة الظروف الدولية المحيطة. ويتجلى عن

هذا أن أهم تأثير للسياسة التجارية على البيئة ينبع من النهج الإنمائي للمدخل التجاري والذي يهدف بالأساس للقضاء على الفقر، ولذلك تساعد التجارة أيضا في توفير قدر من العملات الأجنبية من خلال زيادة الصادرات الأمر الذي يقلل من عجز ميزان المدفوعات، ويساعد على تقليص المديونية الخارجية ورفع درجة التوظف. وكلها أمور تحد من التعدي على البيئة وتعطي فرصة لوضع سياسات وقوانين واشتراطات بيئية مع تفعيل هذه الأمور. كما تساعد عملية تحرير التجارة على زيادة المنافسة و- نظريا - فإن المنافسة تساعد على تحسين الإنتاج والتوزيع الأمثل للموارد وتقليل الدعم وعمليات التسعير، وكل هذا لصالح البيئة وسياساتها. ولكن يضل هذا رهن تحقيق مستويات عالية من التنمية حتى لا يدفع ثمنها الفقراء وتؤدي إلى حدوث قلائل سياسية واقتصادية واجتماعية تؤدي إلى المزيد من التدهور البيئي. إن التجارة الدولية تجلب تغيرات في أنماط الإنتاج الوطني للسلع والخدمات وهو ما يؤدي إلى إحداث نوعا من التأثير على البيئة. كما انه من شأن تحقيق مكاسب التجارة أن تتيح الموارد اللازمة للحفاظ على البيئة.(**8**)

* **أثر السياسة البيئية على التجارة الدولية**:إن تطبيق السياسة البيئية يؤثر على حجم التجارة الدولية هيكلها وكذلك وجهتها الجغرافيا والمكاسب التي تحققها الأطراف المتعاملة وشروط التبادل التجاري ويعد أعمال مبدأ تضمين التكاليف تجسيدا لذلك من خلال تأثيره على حجم الإنتاج، هيكل الأثمان النسبية ومعدل التبادل التجاري. ويؤدي إدخال التكاليف البيئية في الاعتبار على المستوى الكلي أو الجزئي إلى إعادة تخصيص الموارد التنموية بحيث يتم توجيه جزء منها للأغراض البيئية ويزداد حجم الموارد المخصصة لهذا الغرض كلما ازدادت الأضرار البيئية وخاصة منها التلوث البيئي ومستويات خفضه المنشود، وكذلك كلما ارتفعت تكاليف هذا الخفض. ومما لا شك فيه أن إعادة تخصيص الموارد على النحو السابق قد تعني سحبا لجزء منها من الاستثمارات الإنتاجية مما قد يؤدي إلى خفض إمكانات المجتمع لإنتاج السلع والخدمات وهو ما يعرف بتكلفة الفرصة البديلة. إن هذا التحول في الموارد يؤثر بدوره بالسالب على الرفاهية الاقتصادية للمجتمع من خلال خفض الاستهلاك من السلع المحلية، لكن هذا الخفض قد يتم تعويضه عن طريق الاستيراد لسلع مماثلة. كما أن ذلك يؤدي ولا شك إلى خفض صادرات الدولة من السلع التي تدخل في تجارتها الدولية،و ذلك بسبب انخفاض القدرة التنافسية لهذه الصادرات بسبب ارتفاع تكاليف خفض التلوث.(**9**)

ج- **السياسة المالية والسياسة البيئية**:للسياسة المالية آثار مباشرة وغير مباشرة على البيئة وبالتالي لا يقف الأمر في تأثير السياسة المالية على البيئة عند حد النواحي غير المباشرة، والتي لا تقصد السياسة البيئية على نحو مباشر من خلال فرض ضريبة على سلعة معينة بهدف زيادة الموارد المالية أو بهدف الحد من عرضها في الأسواق، أو للتأثير على الاستهلاك. ولا يكون هناك قصد عند فرض هذه الضريبة للحد من آثارها البيئية كأن تكون سلعة ملوثة أو لأنها مستنزفة للموارد بشكل يفوق العائد منها. أما التأثيرات المباشرة فيقصد بها وجود النية المبيتة في ربط السياسة المالية بالسياسة البيئية

ويتضح هذا الربط خاصة من خلال الإصلاح الجبائي البيئي، والجباية البيئية. ومن هنا نجد أن للسياسة المالية دور كبير في جذب الاستثمارات البيئية وفي إعطاء اللبنات الأولى لاهتمام بالبيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية والبشرية.(**10**)

3- آثار السياسة الاقتصادية البيئية البديلة:

من خلال توضيحنا للعلاقة التبادلية بين السياسة الاقتصادية والسياسة البيئية، رغم ذلك يمكن أن نستنتج أن للسياسة الاقتصادية أثر سلبي وإيجابي على البيئة فمثلا إن حالات تخفيض قيمة العملة الحقيقية يكون له تأثير على زيادة المنافسة في السوق العالمية ورفع السلع الرائجة مثل منتجات الغابات والمنتجات الزراعية.وأن الأثر البيئي سيعتمد على هل أن المحصول سيكون محفزا لان يكون معتدلا بيئيا مثل (الشاي، الكاكاو، المطاط) أم ضارا بيئيا مثل (التبغ، قصب السكر، الذرة، الأرز)، كما أن الآثار البيئية ستكون معتمدة أيضا على هل أن الإنتاج المتزايد يؤدي إلى زراعة على أرض جديدة(الأمر الذي ينتج عنه إزالة المزيد من الغابات) أم إلى (مزيد من الاستخدام الكفء لأرض الحقل الموجودة)، كما أن المبالغة في تقييم معدلات الصرف قد يدفع المزارعين الصغار إلى الأراضي الأكثر تحللا بيئيا في محاولة منهم لامتصاص تأثيرات تغير السعر. ويمكن أن نلخص أهم آثار إجراءات السياسة الاقتصادية على البيئة في الجدول التالي:

الجدول رقم(1) :أثر السياسة الاقتصادية على البيئة

السياسة الاقتصادية و أهدافها	الانعكاسات البيئية المحتملة	شروط و تدخلات السياسة لتسهيل الانعكاسات البيئية الايجابية
السياسة النقدية: ▪ استقرار التضخم و تعديل أسعار الصرف	(+) استخدام مستدام أكثر للموارد الطبيعية نظرا لانخفاض معدل التضخم و انخفاض الاستثمارات (-) ضغط على الموارد الطبيعية نظرا لزيادة القدرة على المنافسة التصديرية	▪ التنظيم المناسب لحقوق الملكية و التبعيات و امتيازات منظمة بشكل جيد و إجراءات المراقبة و المتابعة و تحديد المناطق
سياسة سعر الصرف: ▪ تحسين الميزان التجاري	(+) زيادة أسعار المستلزمات المستوردة(الأسمدة و المبيدات و غيرها) (-) الضغط على الموارد الطبيعية نتيجة لزيادة القدرة على المنافسة التصديرية	▪ التنظيم المناسب لحقوق الملكية و التبعيات و امتيازات منظمة بشكل جيد و إجراءات المراقبة و المتابعة و تحديد المناطق
السياسة التجارية: ▪ إلغاء ضرائب التصدير و حصص الاستيراد و القيود التجارية الأخرى	(+) تحسين الكفاءة و استخدام تقانات أكثر نظافة و إدارة البيئة بشكل أفضل (-) زيادة استنزاف الموارد الطبيعية	▪ التنظيم المناسب لحقوق الملكية و التبعيات و امتيازات
السياسة المالية:	(+) الضغط على استعادة التكاليف	▪ الظروف التنظيمية و المؤسسية و

▪ تخفيض الإنفاق الحكومي و زيادة الشفافية /الإصلاح الجبائي البيئي(الأخضر)/الجباية البيئية	الأعلى في الخدمات و تحسين آلية جمع الضرائب (−) انخفاض في الإنفاق على البنية التحتية البيئية و حماية الموارد الطبيعية و تعزيزها (+) استخدام أكثر كفاءة للموارد الطبيعية و تخفيض التلوث و الأضرار البيئية (−) زيادة التلوث و التدهور البيئي بسبب استبدال الوقود الوسخ	التطبيق المناسب لنفقات ورسوم و ضرائب المستخدم في إطار حماية البيئة ▪ حماية النفقات الاجتماعية و البيئية الحساسة ▪ الإلغاء الكامل للدعم و إدخال الأسعار التي تعكس التكلفة الاقتصادية ▪ حماية الفقراء
الإصلاح المؤسسي: الخصخصة/التحرير/إعادة الهيكلة/إعادة التنظيم	(+) تحسين الكفاءة و الإدارة و الاستجابة للحوافز و زيادة الاستثمار في التقانات والممارسات النظيفة	▪ تفعيل قوانين البيئة و تطبيقها

حيث:(−) تعني وجود آثار وانعكاسات بيئية سلبية، و(+) يعني وجود أثار بيئية ايجابية و فائدة اقتصادية

المصدر:دوناتو رومانو، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص:67.

وكما بينا الترابط بين السياسة الاقتصادية والبيئة وما ينتج عن القرار الاقتصادي من آثار على البيئة فلابد لنا من أن نشير إلى الجهة المعاكسة من تأثير القرار البيئي (و الذي نعتبره مدمج في السياسة البيئية) على السياسة الاقتصادية والتي ينتج عنها سلسلة من الآثار الاقتصادية والبيئية أيضا،فمثلا إذا كان تلوث الهواء كبيرا عندئذ يتطلب مراجعة تفصيلية للسياسة الاقتصادية مثل تسعير الطاقة كما أن إزالة الغابات مثلا من شأنه أن يتطلب اهتماما خاصا بتنظيم السياسة الاقتصادية عن طريق السياسة النقدية (سعر الفائدة، سعر الصرف) أو تنظيم السياسة الزراعية في تحديد أولويات وأنواع من السلع الزراعية كميا ونقديا. ويمكن أن نوضح تأثير البيئة على السياسة الاقتصادية من خلال توضيح الخواص الاقتصادية ذات العلاقة مع البيئة في الجدول التالي:(**11**)

الجدول رقم(2) :القرار البيئي وعلاقته بالسياسة الاقتصادية

القرار البيئي	خواص اقتصادية قطاعية	سياسات اقتصادية ذات علاقة
1- توسيع زراعي وإزالة الغابات	* يشترك كثير من صناع القرار على مستوى القطاع في السياسة التنافسية * تكون المتاجرة عالميا على الغالب بين المخرجات و المدخلات * تنفذ الحكومة إعانات مهمة وتدخل اقتصادي	* تخفيض الضرائب والإعانات و الدعم * إصلاح قوانين سعر الصرف و التجارة الخارجية * سياسات لمواجهة الفقر و توزيع الدخل و إصلاح حقوق الملكية

2- استنزاف المياه و تدهورها	* يكون جانب التجهيز مهيمنا عليه من قبل الحكومة أو الاحتكارات ومعظم الإنتاج يذهب إلى المؤسسات الاقتصادية وأنظمة الري * لا يتاجر به عالميا ويستخدم قطاعيا وتكون الإنتاجية لصالح المستخدم الرئيسي * هناك تنظيم عالي للأسعار	* تسعير فيما بين القطاعات * تقليص الإعانات و فرض الرسوم على المتسببين في تدهور الموارد
3- استخدام الطاقة وتلوث الهواء	* المدخلات (فحم-نفط) تكون تجارة عامة وتكون المخرجات مرتبطة (وعلى نحو واسع) بكل الفعاليات وأنشطة الإنتاج * استثمار قطاعي ويكون التسعير مركزيا بدرجة غالبة	* إصلاح أسعار الصرف * تخفيض الدعم * برامج خصخصة لأنشطة التوليد و التوزيع

المصدر:حسن الحاج، اقتصاديات البيئة، مرجع سبق ذكره، ص:6.

ثانيا.الإطار العام للاقتصاد الأخضر:

إن مبادرات الاقتصاد الأخضر الصادرة برعاية الأمم المتحدة في سياق التنمية المستدامة تدعو إلى نموذج تنموي متجذر. فمن المبادئ الأساسية للاقتصاد الأخضر إعطاء وزن متساو للتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية، وإن تلبية هذه الأهداف الثلاثة يوفر أساسا سليما لمعالجة نواقص الاقتصادات العالمية، من تخفيف الفقر والبطالة، إلى تحقيق أمن غذائي ومائي وطاقوي، إلى توزيع أكثر عدالة للمداخيل، إلى ذلك يركز الاقتصاد الأخضر على الاستعمال والتوزيع الكفوءين للأصول الطبيعية من أجل تنويع الاقتصاد، وهذا ما يوفر اقتصاد يراعي الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية في آن واحد.

1- نشأة وتطور مفهوم الاقتصاد الأخضر:

إن مفهوم الاقتصاد الأخضر نشأ في البداية مسارا مقترحا للتغلب على الأزمات المالية والغذائية والمناخية. وفي هذا السياق أطلقت مبادرة الأمم المتحدة للاقتصاد الأخضر في عام 2008 ونصت على أن الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر هو عبارة عن عملية إعادة تشكيل لمشاريع الأعمال والبنية الأساسية بحيث تستطيع تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتغلب على الأزمات المتجددة وأهمها:(**12**)

- الأزمة المالية:والتي اجتاحت العالم عام 2007، حيث أسفرت عن فقدان العديد من فرص العمل والدخل في مختلف القطاعات الاقتصادية، والتي أدت إلى أوضاع اقتصادية واجتماعية صعبة في معظم دول العالم.

إذ نتج عنها ديون متزايدة على الحكومات وضغوط على الصناديق السيادية وانخفاض السيولة النقدية لتمويل الاستثمار.

– **الأزمة الغذائية**:ازدادت حدة الأزمة الغذائية خلال العامين 2008-2009 بسبب زيادة أسعار السلع الغذائية الأساسية جزئيا الناجم عن زيادة تكاليف الإنتاج، والتوسع الكبير في قطاع الوقود الحيوي، فضلا عن ارتفاع معدلات البطالة.

– **أزمة المناخ**: برزت أزمة المناخ كأولوية عالمية تتطلب تضافر الجهود اللازمة لمواجهة التغيرات الحادة في المناخ، والتكيف والتخفيف من آثارها.

وتعتمد معظم المراجع في **تعريف الاقتصاد الأخضر** على التعريف الذي أطلقه برنامج الأمم المتحدة للبيئة على أنه " الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسن في رفاهية الإنسان والمساواة الاجتماعية، في حين يقلل بصورة ملحوظة من المخاطر البيئية وندرة الموارد الايكولوجية." (**13**)

ويمكن النظر للاقتصاد الأخضر في أبسط صورة على أنه:(**14**)

– اقتصاد يقل فيه انبعاث الكربون وتزداد كفاءة استخدام الموارد كما يستوعب جميع الفئات الاجتماعية.

– يجب أن يكون النمو في الدخل وفرص العمل مدفوعا من جانب الاستثمارات العامة والخاصة التي تقلل انبعاث الكربون والتلوث.

– الزيادة من كفاءة استهلاك الموارد والطاقة ومنع خسارة خدمات التنوع البيولوجي والنظام الايكولوجي.

– تحفيز ودعم خاصة الاستثمارات ذات الأهداف البيئية عن طريق الإنفاق العام الموجه، وإصلاح السياسات وتغيير اللوائح.

– المحافظة على رأس المال الطبيعي وتحسينه بل وإعادة بناءه عند الحاجة، باعتباره مصدرا للمنفعة العامة.

واتفق فريق الأمم المتحدة المعني بإدارة مسائل الاقتصاد الأخضر، الذي يضم عددا من منظمات الأمم المتحدة للبيئة في إطار فريق إدارة البيئة الذي يشرف عليه برنامج الأمم المتحدة للبيئة على أن

مفهوم الاقتصاد الأخضر يضم مجموعة من السياسات للاستثمار في القطاعات المهمة بيئيا وتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر إذ اعتبر أنه ليس بجديد من حيث الغاية، وهي التنمية المستدامة ولكن مقاربة مختلفة وتغيير في الأولويات ومعالجة أزمات عالمية متراكمة ومترابطة. والشكل التالي يوضح الإطار العام للاقتصاد الأخضر

الشكل رقم (1) :الاقتصاد الأخضر

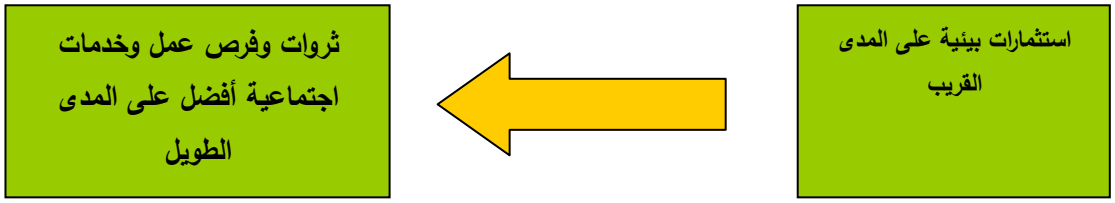

المصدر: اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، مفاهيم ومبادئ الاقتصاد الأخضر:الإطار المفاهيمي، الجهود العالمية وقصص النجاح، مرجع سبق ذكره، ص:5.

2- مكونات الاقتصاد الأخضر:

تتوافق الآراء حاليا حول خصائص الاقتصاد الأخضر، ويتسع التوافق على عناصره الرئيسية. وتشمل هذه العناصر المجموعة الكاملة من الوسائل والأدوات المتاحة لصانعي السياسات، مثل فرض الضرائب والأعباء وإلغاء الإعانات المضرة بالبيئة، ووضع المعايير والأنظمة، وتوفير التعليم وتنمية المهارات، وبناء المؤسسات وتطوير المعرفة، وبناء القدرات في مجال جميع البيانات وتقييمها وتحسين التخطيط و الحكم، وفي هذا السياق من المفيد التفكير في مسارين للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر.(**15**) والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(3) : مسارات الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة

إطلاق المشاريع الخضراء	إعادة توجيه الأنماط الحالية للإنتاج والاستهلاك
إيجاد فرص اجتماعية واقتصادية جديدة بناء على أنشطة خضراء جديدة * تحسين التدفقات التجارية مع التركيز على السلع و الخدمات البيئية. * إنتاج الطاقة المتجددة وتوزيعها. * تشجيع المناهج الخضراء والأنشطة الابتكارية وأنشطة البحث و التطوير ونقل التكنولوجيا على المستوى الإقليمي. * تعزيز روح المبادرة والتثقيف وإعادة التدريب. **المنافع المتوقعة** تشجيع الأنشطة شبه الخالية من الكربون، إتاحة مجالات جديدة لتحقيق النمو الاقتصادي، إيجاد فرص عمل جديدة، إيجاد مصادر جديدة للدخل، تشغيل الشباب في قطاعات جديدة.	**إيجاد فرص اجتماعية واقتصادية جديدة من خلال تحويل الأنشطة الاقتصادية الحالية إلى أنشطة خضراء** * تشجيع النقل المستدام. * تحويل مشاريع البناء والتصميم إلى مشاريع خضراء. * تحويل مشاريع إنتاج الكهرباء إلى مشاريع خضراء. * تحسين كفاءة أنظمة إدارة المياه وعمليات تحلية المياه وتوزيعها. * تشجيع سبل العيش المستدام والزراعة المستدامة. **المنافع المتوقعة** الحد من انبعاث الكربون، تحسين النقل العام، تخفيض الشح المائي، تحسين الأمن الغذائي، تنمية المناطق الريفية وزيادة الدخل، الحد من تدهور الأراضي والتصحر.

المصدر:اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، استعراض الإنتاجية وأنشطة التنمية المستدامة في منطقة الاسكوا، العدد الأول:الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر:المبادئ والفرص والتحديات في المنطقة العربية، مرجع سبق ذكره، ص:20.

إن المسار الأول "إطلاق المشاريع الخضراء " والذي سيشمل إطلاق مشاريع جديدة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية تراعي الاعتبارات البيئية في المرحلة الأولى من تصميم المشروع ثم في جميع مراحل تنفيذه ورصده وتقييمه أما المسار الثاني" إعادة توجيه الأنماط الحالية للإنتاج والاستهلاك" و/أو إعادة تصحيحها من خلال تحسين أدائها البيئي. وهذان المساران متكاملان ومترابطان، ويمكن دعمهما بسلسلة من السياسات والبرامج

الحكومية التي تشجع القطاع الخاص والمجتمع المدني على المشاركة، وتضمن التزام الجهات المعنية بالانتقال إلى الاقتصاد الأخضر.

3- قياس التقدم نحو الاقتصاد الأخضر:

حدد برنامج الأمم المتحدة للبيئة مجالات رئيسية ثلاثة للعمل على مؤشرات الاقتصاد الأخضر تتمثل في: **(16)**

- مؤشرات التحول الاقتصادي: يتعلق الاقتصاد الأخضر أولا وقبل كل شيء بتحول الطريقة التي ينمو فيها الاقتصاد ويتطلب هذا استثمارات للتحول نحو أنشطة منخفضة الكربون ونظيفة وتقلل إنتاج النفايات وكفؤة من حيث استخدام الموارد ومعززة للنظام البيئي.

- مؤشرات كفاءة الموارد: ومن المزايا الرئيسية للتحول الاقتصادي عدا صافي الزيادة المتوقعة في الدخل والوظائف على الأقل في المدى المتوسط والمدى الطويل، هو تحسن كفاءة الموارد نسبيا أو على نحو مطلق وتشمل المؤشرات الرئيسية تلك المتعلقة باستخدام المواد والطاقة و المياه والأرض و التغيرات في النظم البيئية وتوليد النفايات وانبعاثات المواد الخطيرة.

- مؤشرات التقدم والرفاهية: يمكن للاقتصاد الأخضر أن يساهم في تقدم المجتمعات ورفاهية الإنسان بطريقتين: أولا من خلال إعادة توجيه الاستثمارات نحو سلع وخدمات خضراء، وثانيا من خلال إعادة توجيه الاستثمارات نحو تعزيز رأس المال البشري والاجتماعي، وتشمل الحد الذي يمكن عنده تحقيق الاحتياجات البشرية الأساسية، مستوى التعليم المحقق، الوضع الصحي للسكان، وتوفر شبكات الأمان الاجتماعية...الخ.

ثالثا. مساهمة السياسة الاقتصادية البيئية البديلة في تحقيق الاقتصاد الأخضر في الجزائر:

إن الجزائر ومن خلال إدراكها بأهمية الدور الذي تلعبه السياسة الاقتصادية البيئية البديلة في ضمان الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، باعتباره مقاربة حديثة للتنمية المستدامة، شرعت بإدخال الاعتبارات البيئية في سياستها الاقتصادية، عن طريق إدخال حزمة من التعديلات البيئية الاقتصادية مثل الشروع في الإصلاحات الجبائية البيئية، وتبنيها لبعض الاستثمارات في البيئة بهدف الانتقال التدريجي لهذا النهج الاقتصادي الحديث.

1- السياسة الجبائية البيئية:

في إطار إدخال الاعتبارات البيئية في السياسة المالية، شرعت الجزائر بإصلاح جبائي بيئي منذ بداية سنوات التسعينيات، بالتجسيد الفعلي لمبدأ الملوث الدافع من خلال الجباية البيئية، التي تتغلب عليها الأدوات الجبائية الردعية على الأدوات الجبائية التحفيزية، والتي استطاعت من خلاله التقليل من الآثار السلبية للبيئة ولو بنسبة محدودة، غير أن إيراداتها المالية تعتبر غير كافية لتغطية تكاليف الأضرار البيئية ومعالجتها، وهو ما أدى إلى انخفاض حجم الإيرادات المالية لتمويل التنمية المستدامة.

أ- الأدوات الجبائية البيئية:

نظرا للتطور السريع وكثرة الوسائل الحديثة الملوثة للبيئة، قام المشرع الجبائي الجزائري بتصميم هيكل الجباية البيئية، وانطلاقا من سنة 1992 على النحو التالي:(**17**)

- **جباية تسيير النفايات**:وتشمل ما يلي:

- جباية النفايات الحضرية المنزلية.
- جباية تسيير النفايات الصناعية على الأنشطة الملوثة مثل البطاريات، العجلات والمواد الكيميائية.
- جباية تسيير النفايات المرتبطة بالأنشطة الإستشفائية.
- جباية تسيير المواد الكيميائية في الزراعة.

- **جباية تسيير التلوث الجوي**:و تشمل ما يلي:

- جباية التلوث الجوي الناتج عن حركة مرور السيارات.
- جباية الوقود، الكربون والصوديوم.
- جباية التلوث الجوي الناتج عن الصناعة مثل الغازات الكيمائية(غاز CFC) بما فيها البيتروكيمياء والبترول.

- **جباية تسيير التلوث المائي**:وتشمل ما يلي:

- جباية الصرف الصحي.
- جباية على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي.
- جباية مرور البواخر والسفن في البحر المتوسط (المياه الإقليمية).

ب- إيرادات الجباية البيئية:

وبغرض التحكم في موارد الجبائية البيئية أنشأت السلطات الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث (FEDEP)، وفي ما يلي تطور موارد هذا الصندوق من سنة 2000 إلى سنة 2008.

الجدول رقم(4):عوائد الجباية البيئية خلال الفترة 2000-2008

الوحدة (مليون دج)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الجباية البيئية	113.904	198.067	1139.073	1469.619	1366.822	1311.539	1909.326	2360.7	2570.366

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب.

من خلال الجدول نلاحظ أن تحصيل الجباية البيئية قد عرف نموا كبيرا خلال سنة 2002 وذلك نتيجة لإعادة تثمين هذه الرسوم بموجب قوانين المالية، حيث انتقل التحصيل من 198.067 مليون دج سنة 2001 إلى 1139.073 مليون دج سنة 2002 ، إذ نلاحظ أن قيمة التحصيل تضاعفت بما يقارب خمس مرات في هذه المدة، غير أن التحصيل عرف انخفاض خلال سنتي 2004 و 2005 حيث انتقل من 1366.822مليون دج

إلى 1311.539 مليون دج على التوالي، ليرجع مرة أخرى إلى التزايد منذ 2006 إلى غاية 2008 وهذا من جراء المداخيل المالية الناتجة عن تأسيس الرسم على الوقود.

2- سياسة الاستثمارات في البيئة:

تأكيدا من الحكومة الجزائرية لنوعية مشاركاتها في المعاهدات والاتفاقيات البيئية الدولية، تسعى جاهدة لتكريس مبدأ المحافظة على البيئة والتحول إلى الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة باعتمادها لسياسات استثمارية بيئية، والمتمثلة في الاستثمار في الطاقات المتجددة والنظيفة، إذ تنطلق من إيجاد العناصر الطاقوية البديلة الفعلية من أجل المحافظة على مواردها البترولية واستغلالها وإدارتها بشكل مستدام بمسعى ضمان الانتقال للاقتصاد الأخضر.

أ- التشريعات المتعلقة بقضايا البيئة والتنمية المستدامة:

في إطار تشجيع السياسات الاستثمارية في البيئة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، أعادت الجزائر نظرتها في قوانين الاستثمار وقامت بإدراج البعد البيئي فيها حيث قيدت حرية الاستثمار في الأمر رقم 01-03، نتيجة الآثار السلبية للاستثمارات على البيئة، ويمكن أن نذكر بعض التشريعات المتعلقة بالتنمية المستدامة في الجزائر، فيما يلي:(**18**)

- قانون رقم 83-03 مؤرخ في 22 ربيع الثاني عام 1403 الموافق 5 فبراير 1983 **يتعلق بحماية البيئة** الملغى بموجب القانون رقم 03-10 . ج ر رقم 06 لسنة 1983.
- قانون رقم 98-04 مؤرخ في 17 يونيو سنة 1998 **المتعلق بحماية التراث الثقافي**، ج ر رقم 44 لسنة 1998.
- قانون رقم 01-20 مؤرخ في 27 رمضان عام 1423 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001 **والمتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة**، ج ر رقم 77 لسنة 2001.
- قانون رقم 02-02 مؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1422 الموافق 5 فبراير سنة 2002، **يتعلق بحماية الساحل وتثمينه**، ج ر رقم 10 لسنة 2002.
- قانون رقم 03-10 مؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003، **يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة**، ج ر رقم 43 لسنة 2003.
- قانون رقم 03-02 مؤرخ في 16 ذي الحجة عام 1423 الموافق 17 فبراير سنة 2003، **يحدد القواعد العامة للاستعمال والاستغلال السياحيين للشواطئ**، ج ر رقم 11 لسنة 2003.
- قانون رقم 03-01 مؤرخ في 16 ذي الحجة عام 1423 الموافق 17 فبراير سنة 2003، **يتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة**، ج ر رقم 11 لسنة 2003.

– قانون رقم 04-03 مؤرخ في 23 جوان 2004، **المتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة**، ج ر رقم 41 لسنة 2004.

ب– سياسات وبرامج الاستثمار في الطاقات المتجددة والنظيفة:

لقد تم تأطير السياسة الوطنية للطاقات المتجددة في الجزائر، وتم تنفيذها عبر مجموعة من المنظمات والمؤسسات الاقتصادية ومراكز البحث مثل:المركز الوطني لتطوير الطاقات المتجددة CDER، وحدة تطوير المعدات الشمسية UDES، وحدة البحث في الطاقات المتجددة URAER وحدة البحث في الطاقات المتجددة بالمنطقة الصحراوية URERMS. وبدأت الجزائر بالاهتمام بديناميكية جديدة للطاقة الخضراء، وذلك من خلال إطلاق برنامج لتطوير الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، وتعتمد الحكومة الجزائرية على إستراتيجية تنمية الموارد المتجددة مثل الطاقة الشمسية من اجل تنويع مصادر الطاقة، حيث ينص هذا البرنامج على إنشاء مصادر الطاقة من أصل متجدد كما هو موضح في الجدول التالي:(**19**)

الجدول رقم(5):إنتاج الطاقة المتجددة المتوقع لسنة 2030

السنة	الإنتاج الكلي المتوقع	الإنتاج الموجه للاستهلاك المحلي	الإنتاج الموجه لتصدير
2030/2011	22000 kW	12000 kW	10000kW

المصدر: بن الشيخ صارة، عرض تجربة الجزائر في مجال الطاقة المتجددة، مرجع سبق ذكره، ص:2.

وتنطلق الجزائر في مسار الطاقة المتجددة وذلك من اجل إيجاد حلول شاملة ومستدامة للتحديات البيئية، وإشكالية المحافظة على الطاقة الاحفورية، وتستند هذه الاختيارات الإستراتيجية على الإمكانيات الهائلة للجزائر للطاقة الشمسية (الطاقة الشمسية الضوئية والطاقة الشمسية الحرارية)، التي تمثل المحور الأساسي للبرنامج، حيث من المنتظر الوصول إلى 37% من إنتاج الكهرباء بحلول عام 2030 ويكون عن طريق الطاقة الشمسية، ويهتم البرنامج أيضا بالطاقة الهوائية التي تمثل المحور الثاني حيث يقدر أن تشارك بما نسبته 3% من إنتاج الكهرباء سنة 2030.

وقد تم تسطير برنامج الطاقة المتجددة عبر المراحل التالية:

الجدول رقم(6):مراحل برنامج الطاقة المتجددة

السنة	2013	2015	2020	2030
قدرة الطاقة المحتمل تركيبها	MW110	MW 650	MW 2600 مخصصة لسوق الوطني، واحتمالية تصدير ما يقارب MW2000.	MW 12000 موجهة لسوق الوطني و MW1000 مخصصة للتصدير.

المصدر: بن الشيخ صارة، عرض تجربة الجزائر في مجال الطاقة المتجددة، مرجع سبق ذكره، ص:2.

ولقد تم الاستثمار في عدة مشاريع في الطاقات المتجددة منها ما تم انجازه ومنها مشاريع قيد الانجاز وعلى سبيل المثال نذكر:

* **مشروع تزويد بعض المناطق بالكهرباء عن طريق الطاقة الشمسية:**في إطار البرنامج الممتد بين سنتي 2009/2006، تم تزويد 16 منطقة بالكهرباء عن طريق الطاقة الشمسية، فالجزائر تقوم بالتحكم في تكنولوجيا الطاقة المتجددة من خلال السياسة المطبقة من طرف المحافظة السامية للطاقات المتجددة في إظهار ما تقدمه وحداتها التطبيقية للمجالات الحرارية للطاقات المتجددة، بالأخص الطاقة الشمسية التي يتم التحكم فيها إلى درجة كبيرة لبساطة تكنولوجياتها وسهولة استعمالها في تزويد السكان

بالكهرباء، والجدول الموالي يوضح بعض القرى التي استفادت من مشروع تزويد الكهرباء عن طريق الطاقة الشمسية:(**20**)

الجدول رقم(7): تزويد استطاعة الطاقة في الجزائر حسب المناطق والمصادر باستعمال التكنولوجيا الجديدة

الرقم	الولاية	البلدية	المركز	السكنات	مسافة الشبكة (كلم)
01	إليزي	إليزي	إكمران تزات	20	70
02	إليزي	جانت	ريكين	52	140
03	إليزي	جانت	إسندلين	12	90
04	إليزي	مرج الحراس	دبدر	20	50
05	تمنراست	إدلس	أبدنجزي	03	270
06	تمنراست	تزرزوفت	أيت أوكلان	20	150
07	تمنراست	عيالسة	عين أزازو	26	90
08	تمنراست	تمنراست	تقانورين	70	70
09	تمنراست	تمنراست	إدهيكال	25	50
10	تمنراست	تمنراست	تيت توكتان	15	44
11	تمنراست	تمنراست	إلمان	20	25
12	تمنراست	تمنراست	تنسو	20	120
13	المسيلة	سيدي عيسى أولاد عبد الله لمقالة	زبيرات	100	50
14	الوادي	دوار الماء	الخانسي	40	45
15	الوادي	بن شرقة	المقلية	60	40
16	غرداية	المنيعة	حاسي غانم	72	60
المجموع				548	

المصدر:وزارة الطاقة والمناجم، مرجع سبق ذكره، ص:69.

* **مشروع ديزرتاك الجزائري– الألماني:**تعود فكرة " ديزرتاك " إلى مبادرة من نادي روما أطلقها علماء وسياسيون عام 2003 بمشاركة المركز الجوي الألماني في ألمانيا. وتتضمن المبادرة أبعادا كثيرة، أهمها تأمين الكهرباء النظيفة لأوروبا ولدول شمال إفريقيا أيضا. وكذلك توفير ما يكفي من الطاقة لتشغيل مصانع تحلية مياه البحر في تلك البلدان، ويتوقع مخططو المشروع الضخم بدء العمل في المرحلة الأولى بعد عشر سنوات تقريبا، على أن ينتهي تنفيذه بالكامل عام 2050. ويشيرون إلى انه سيحتاج في النهاية إلى استثمارات تقدر بـ 400 بليون أورو، يذهب 350 بليون منها لبناء معامل متطورة لتحويل الطاقة الشمسية إلى طاقة كهربائية، ويخصص الباقي لمد

شبكات من أعمدة التوتر العالي من مراكز الإنتاج إلى أوروبا، ويتوقع أن ينتج المشروع بين سنتي 2025/2020 نحو 60 تيراواط في السنة على أن ترتفع الكمية من 700 تيراواط عام 2050 بسعر 0.05 اورو للكيلواط الواحد. وتشير بعض الدراسات لهذا المشروع أن كيلومتر واحدا من صحراءنا في الجنوب قادر على إنتاج 250 جيغاواط في السنة، ما يعني منع انبعاث 150 ألف طن من غاز ثاني أكسيد الكربون، كانت لتصدر لو استخرجت تلك الطاقة من خلال حرق الوقود النفطي. وتحظى باقي مشاريع الطاقات المتجددة التي تسعى من خلالها الجزائر لبلوغ 6% من إجمالي احتياجاتها من الكهرباء آفاق 2015 الدعم والمرافقة التقنية الألمانية لتحقيقها في الآجال المحددة.(**21**)

الخاتمة:

إن فهمنا للسياسة الاقتصادية البيئية البديلة يتضح من خلال فهمنا للعلاقة بين إجراءات السياسة الاقتصادية وانعكاساتها البيئية (مع أنها متزايدة)، وانعكاسات السياسة البيئية وآثارها الاقتصادية، إلا انه لا تزال محددة وضعيفة حيث يجب البذل المزيد من العمل لتحقيق أهداف الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة. وإن الانعكاسات البيئية للسياسة الاقتصادية تعتمد بشكل كبير على مؤسسات السوق القائمة والتي تتحكم باستخدام قاعدة الموارد والجانب البيئي من الاقتصاد، لذا فعندما تكون الأسواق ضعيفة أو مكرسة لمصلحة مجموعات خاصة أو عندما تكون القدرة على استخدام قاعدة الموارد غير منظمة بشكل مناسب يكون للسياسة الاقتصادية المصممة للنمو الاقتصادي انعكاسات بيئية خطيرة. لذا فيجب تصحيح تلك الإخفاقات التي يمكن أن تظهر إما لأسباب مؤسسية أو بسبب التدخل غير الملائم للدولة في القطاعات المعنية. وعندما يكون هناك حالات خلل في الأسواق من نوع أو من آخر. وعندما لا يمكن حل هذه الحالات في وقتها فيفضل استخدام الأدوات الاقتصادية للسياسة البيئية لمعالجة القضايا البيئية، لذا فقد يؤدي تخفيض القيمة إلى زيادة القضاء مثلا على الغابات وزيادة تلوث الهواء بكميات كبيرة، ويجب أن تحاول الدولة تصحيح حالات فشل السوق ولكن عندما لا يكون هذا ممكنا فيتوجب عليها أن تحاول تنفيذ إجراءات خاصة للتخفيف من الإعانات المفرطة. وهناك الكثير من الأمثلة حول هذا النوع من حالات تعديل انعكاسات الاقتصاد من خلال استخدام الأدوات المناسبة

وإذا ما تتبعنا انعكاسات تغيرات السياسة الاقتصادية فيمكن أن نجد الآثار في الكثير من القطاعات.

وقد خلصنا من خلال هذه الدراسة التي تعرضنا فيها إلى فعالية السياسة الاقتصادية البيئية البديلة كأحد سبل ضمان الانتقال للاقتصاد الأخضر في الجزائر إلى جملة من **النتائج**، منها:

1- إن السياسة الاقتصادية البيئية البديلة بشكل عام هي وسيلة لتمويل الاقتصاد الأخضر، وأداة لإدامته وتصحيح انحرافات مساره لجعل النشاط الاقتصادي ينفع الإنسان بدل أن يضره.

2– إن الإصلاحات الجبائية البيئية التي تبنتها الجزائر سواء من حيث التطبيق أو الفعالية في الحد من المشاكل البيئية تعد محدودة، إلى جانب عدم قدرة تنفيذ السياسة الجبائية البيئية على توليد موارد مالية كافية لتغطية تكاليف الأضرار البيئية مما أفقدها الدور التمويلي للاقتصاد الأخضر.

3– إن الاعتماد على البرامج والمشاريع الاستثمارية البيئية كالطاقات المتجددة والنظيفة يعتبر كآلية أساسية للتحول إلى الاقتصاد الأخضر، ويمكن أن يساعد في نقل الجزائر إلى اتجاه جديد في التنمية يؤمن الاستدامة والاستقرار في البيئة كما في الاقتصاد.

4– وضعت الجزائر سياسات وبرامج على المدى البعيد في مجال الاستثمار في الطاقات النظيفة بالإضافة إلى تخصيص مبالغ مالية معتبرة لتشجيع الاستثمارات البيئية بهدف التحول نحو الاقتصاد الأخضر، فمنها ما تم انجازه على أرض الواقع ومنها ما حالت دون ذلك عوائق عديدة.

الاقتراحات:

استنادا إلى النتائج المتوصل إليها سابقا يمكن اقتراح التوصيات التالية:

1– ضرورة اتخاذ السياسة الاقتصادية البيئية البديلة في ضوء الفهم العلمي الصحيح للآثار البيئية ويجب أن لا تتصور الحكومة الجزائرية إمكانية انجاز أهدافها في خطوة واحدة، وإنما يتعين عليها التمهيد سياسيا اقتصاديا واجتماعيا لتطبيقها، مع العمل بالتنسيق بين جميع أدواتها من أجل ضمان الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر.

2– ضرورة الرفع من فعالية السياسة الجبائية البيئية الجزائرية عن طريق تحسين مردوديتها المالية

وتأثيراتها الايجابية على الجانب الاجتماعي، الاقتصادي والبيئي لتحقيق أهداف الاقتصاد الأخضر.

3– ضرورة تشجيع الاستثمارات البيئية بكل أنواعها، وخاصة الاستثمارات الخاصة بالطاقة الخضراء.

4– ضرورة دعم الشراكة بين القطاع العام والخاص في مجال الاستثمار البيئي، وتبني الدراسات المشتركة والبحوث الأكاديمية التي تخدم دراسات هذا النوع من الاستثمار على المستوى الوطني.

قائمة المراجع:

1– قدي عبد المجيد، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية:دراسة تحليلية تقييمية**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2003، ص:.24

2- Xavier Greffe **Politiques économiques ,programmes-instruments-perspectives** Economica 2eme edition 1991.P :32.

3– محمد فرحي، **سياسات التنمية الاقتصادية في الإسلام:الإطار العام والمقومات** ، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد الثاني، الجزائر، 2003، ص، ص:20،21.

4– مصطفى عيد مصطفى إبراهيم، **الآثار المتبادلة بين السياسات البيئية والسياسات النقدية والمالية والتجارية:الاقتصاد المصري نموذجا**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد42، العراق، جوان2009، ص:2.

5– مصطفى بابكر، **السياسات البيئية**، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد25، الكويت جانفي2004، ص:4.

6– المرجع نفسه، ص:5.

7– دوناتو رومانو، **الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة**، المركز الوطني للتنمية الزراعية، سوريا، 2003 ص:69.

8– مصطفى بابكر، مرجع سبق ذكره، ص:5.

9– أحمد عبد الخالق، **السياسات البيئية والتجارة الدولية دراسة تحليلية للتأثير المتبادل بين السياسات البيئية والتجارة الدولية** دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، 1994، ص:.40

10– مصطفى عيد مصطفى إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص:.16

11– حسن الحاج، **اقتصاديات البيئة**، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد26، الكويت، فيفري 2004، ص:5.

12– اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، **استعراض الإنتاجية وأنشطة التنمية المستدامة في منطقة الاسكوا، العدد الأول الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر:المبادئ والفرص والتحديات في المنطقة العربية** منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، أفريل 2011، ص:.17

13– برنامج الأمم المتحدة للبيئة، **نحو اقتصاد أخضر مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر:مرجع لواضعي السياسات**، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 2011، ص:1.

14– برنامج الأمم المتحدة للبيئة، **نحو اقتصاد أخضر مسارات إلى التنمية المستدامة و القضاء على الفقر:مرجع لواضعي السياسات**، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 2011، ص:1.

15– المرجع نفسه، ص:19.

16– برنامج الأمم المتحدة للبيئة، **الاقتصاد الأخضر:القياسات والمؤشرات**، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 2012، ص:.1

17– كمال رزيق، فريد كورتل، **تدخل الدولة في حماية البيئة من خلال الإجراءات الجبائية والقانونية: دراسة حالة الجزائر**، المؤتمر العلمي الدولي السنوي التاسع حول اقتصاديات البيئة والعولمة، جامعة الزيتونة، الأردن، يومي23/20 أفريل 2009، ص:100.

18– الجريدة الرسمية لسنوات: 1983، 1998، 2001، 2002، 2003، 2004.

19– بن الشيخ صارة، **عرض تجربة الجزائر في مجال الطاقة المتجددة**، الملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسات الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة و العدالة الاجتماعية، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي21/20 نوفمبر 2012، ص:2.

20– وزارة الطاقة والمناجم:**دليل الطاقات المتجددة**، الجزائر، طبعة 2007، ص:.69

21– راتول محمد، مداحي محمد، **صناعة الطاقات المتجددة والمشاريع الاستثمارية المتعلقة بها في الجزائر كمرحلة لما بعد البترول:حالة مشروع ديزرتيك**، الملتقى الدولي حول البدائل التنموية في الاقتصاديات العربية وترشيد استغلال الموارد في ظل التغيرات الإقليمية والدولية، جامعة الجلفة، الجزائر، يومي22/21 نوفمبر 2012، ص:11.